



Distr.
GENERAL
A/40/707
18 October 1985
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة الأربعون
البند ٩٩ من جدول الأعمال

المعهد الدولي للبحث والتدريب
من أجل النهوض بالمرأة

مذكرة من الأمين العام

رجت الجمعية العامة من الأمين العام ، في قرارها ١٢٢/٣٩ المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ ، أن يقدم إليها في دورتها الأربعين تقريراً عن أنشطة المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة . ويحيل الأمين العام إلى الجمعية العامة بموجب هذا التقرير الذي أعده المعهد عن أنشطته البرنامجية .

مرفق

تقرير المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	٤ - ١ أولاً - مقدمة
	 ثانياً - الاطار المنهجي العام لأعمال المعهد في مجال
٣	٢٧ - ٥ المرأة والتنمية
١٠	٣١ - ٢٨ ثالثاً - طريقة التنفيذ
١٢	١٢١ - ٣٢ رابعاً - تنفيذ برنامج الأعمال في الفترة ١٩٨٤-١٩٨٥
٣٨	١٢٤ - ١٢٢ خامساً - المسائل الادارية والمالية

أولا - مقدمة

١- رجت الجمعية العامة من الأمين العام ، بالقرار ١٢٢/٣٩ ، أن يقدم في دورتها الأربعين تقريرا عن أنشطة المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة .

٢- ومنذ تقديم آخر تقرير الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ، أضيف الطابع المؤسسي على المعهد بشكل رسمي . وقد اعتمد القرار ٢٤٩/٣٩ النظام الأساسي للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة بوصفه مؤسسة مستقلة في إطار الأمم المتحدة تعمل كأداة دولية ترمي الى الاضطلاع بالبحوث ووضع البرامج التدريبية للمساهمة في ادماج واشراك المرأة في عملية التنمية ، وزيادة التعريف بقضايا المرأة على الصعيد العالمي وتعزيز مساعدة المرأة على محابها التحديات والاتجاهات الجديدة .

٣- وهذا التقرير ، الى جانب بيانه نتائج برنامج عمل المعهد خلال فترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ ، يوضح أيضا الاتجاهات التي برزت في ميدان البحث والتدريب والاعلام لتعزيز دور المرأة في عملية التنمية على جميع الأصعدة .

٤- وينقسم التقرير الى خمسة أجزاء :

أولا - مقدمة

ثانيا - الاطار المنهجي العام لعمال المعهد في مجال المرأة والتنمية

ثالثا - طريقة التنفيذ

رابعا - تنفيذ برنامج العمل في الفترة ١٩٨٤-١٩٨٥

خامسا - المسائل الادارية والمالية

ثانيا - الاطار المنهجي العام لعمال المعهد في مجال المرأة والتنمية

٥- منذ أواخر الستينات وأوائل السبعينات ، جرى التشديد على ضرورة ادماج المرأة في التنمية من خلال التعامل مع المرأة بوصفها مشاركة نشطة ومستفيدة في مجال التنمية . وقد أكد هذا المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام ، المنعقد في نيروبي بكينيا من ١٥ الى ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، في وثيقة الاستراتيجيات التطلعية التي نصت على أن دور المرأة في التنمية يتصل مباشرة بهدف التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة وانه عامل أساسي بالنسبة لتنمية المجتمعات كافة .

٦- وهذه الوثيقة التي تتضمن الاستراتيجيات الى نهاية هذا القرن تسلّم بأن عقد الأمم المتحدة للمرأة قد سهل تحديد العقبات التي تعترض سبيل ادماج المرأة في التنمية على الصعيدين الدولي والوطني . ومع ذلك ، فما زال نقص ادراك وفهم العلاقة المعقدة المتعددة الوجوه القائمة بين التنمية والنهوض بالمرأة ، يجعل من الصعب وضع السياسات والبرامج والمشاريع . ومن ثم ، فقد جرى التشديد على ضرورة القيام بالمزيد من البحث والتدريب والاعلام وجمع البيانات دون اغفال الاعتبارات التحليلية الرئيسية .

١- البحث

٧- رغم الكثير من الجهود والانجازات التي قامت بها منظومة الأمم المتحدة والمعاهد البحثية والمؤسسات الاكاديمية ، مازالت للبحث أهمية حيوية بالنسبة لعملية ادماج المرأة في التنمية . ولا شك أن البحث في مجال دور المرأة في الأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية سيساعد في تغيير الآراء ازاء دور ومركز المرأة في المجتمع . ومن شأن هذا أن يؤدي أيضا الى اجراء تحليل للنموذج الحالي للتنمية والأنهـج والأفكار المختلفة المستخدمة حتى الآن في الاستراتيجيات الانمائية بغية ادماج تجارب المرأة ومناظيرها ، فضلا عن كفاية دمج احتياجات المرأة ومتطلباتها ، في هذه الاستراتيجيات الانمائية . ويتمثل الاتجاه الأساسي للمعهد ، لا في تحييد ايجاد مجموعة مستقلة من المعلومات بشأن المرأة ، بل في ضمان ادراج جميع النواحي المتصلة بمركز ودور المرأة في الاتجاهات الشاملة للبحوث الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وهذا يستدعي اتباع اسلوب منهجي متكامل متعدد الاختصاصات يوجه أنشطة المعهد نحو حفز الأنشطة البحثية المنسقة التي لا غنى عنها من أجل وضع سياسات وبرامج عملية سليمة لدمج المرأة في التنمية .

٨- ولما هو معروف من تنوع الاساليب الحالية المستخدمة في البحوث المتوفرة في ميدان المرأة والتنمية ، توجد حاجة الى تعزيز الاساليب المنهجية العامة لتناول هذه القضية . وتبرز الاتجاهات الحالية في البحث النقاط التالية :

(أ) لا ينبغي للتركيز في الوقت الراهن على البحوث القصيرة الأجل المتعلقة بحل المشاكل أن يطغى على ضرورة القيام ببحوث أساسية طويلة الأجل يمكنها أن توجه التخطيط والبرمجة طويلي الأجل نحو أغراض التنمية ؛

(ب) توجد بحوث وصفية كثيرة عن مشاكل التمييز ضد المرأة ، وهي مفيدة في حد ذاتها ، ولكن هناك حاجة ماسة جلية الى الاضطلاع ببحوث ايضا حية تحليلية تساهم فيها جهات متعددة لتحديد وتقييم السبب الكامن وراء هذا التمييز ؛

(ج) بدلا من فصل البحوث في ميدان المرأة في مجموعة مستقلة مما يسمى دراسات المرأة ، يجب ادماج هذه البحوث في المتن الأساسي للأفكار العلمية في جميع ميادين ومجالات التعلم . وينبغي ، من أجل المساهمة في مثل هذا العمل الكبير ، توجيه الاهتمام لمنهجيات البحث في ميدان تحليل ورصد وتقييم دور المرأة في عملية التنمية ، وهي وسائل هامة في معرض الجهود المبذولة لتحقيق ادماج المرأة في الاتجاه السائد للتنمية على جميع الأصعدة .

٩- .وعلاوة على ذلك ، تشير نتائج البحوث التي اضطلع بها المعهد حتى الآن الى أن من الضروري تناول المجالات الرئيسية التالية :

(أ) استعراض وتحليل نموذج التنمية الحالي ومختلف النهج والأفكار المستخدمة حتى الآن في الاستراتيجيات الانمائية ، بغية فهم سبب عدم ادماج احتياجات المرأة ومشاركتها في هذه الاستراتيجيات الانمائية ؛

(ب) تقييم مكاسب وخسائر المرأة المترتبة على التغييرات الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع اليوم ؛

(ج) تقييم مكاسب وخسائر المرأة المترتبة على التغييرات الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع اليوم ؛

(د) دراسة الصلات بين الأصعدة الجزئية والكلية للتنمية وعلاقات الترابط بين البعدين الدولي والوطني ، مع مراعاة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من حيث علاقتها بالمرأة ؛

(هـ) دراسة القضايا التي تنبثق عن الاتجاهات الاقتصادية العامة والتي تؤثر في السياسات الوطنية الاقتصادية والاجتماعية مما يؤثر على دور ومركز ورفاه المرأة .

١٠- ومن الشروط الأساسية الهامة للسياسات العملية في ميدان المرأة والتنمية ، الحاجة الى ايجاد بيانات واحصاءات ومؤشرات أكثر عوْلا تتعلق بالمرأة .

١١- ورغم أنه كانت هناك ، في العقد الماضي ، خطوات نقدية كبيرة لتحسين توفر البيانات الأساسية المتعلقة بالمرأة وتشجيع استخدامها ، على الصعيدين الوطني والدولي على السواء ، ما زالت الاحصاءات والمؤشرات الحالية المتعلقة بمركز ودور المرأة في المجتمع والتنمية غير كافية .

١٢- وقد بينت أعمال المعهد في ميدان الاحصاءات والمؤشرات فيما يتصل بالمرأة ظهور اتجاهات ناشئة تتصل بضرورة اعادة تعريف النشاط الاقتصادي للمرأة ، الأمر الذي يتضمن مشاكل القياس والعمالة ومركز العاملين بالأسرة دون أجر والفترة المرجعية وقطاعات الاقتصاد غير الرسمية والأنشطة الريفية . ويلزم اجراء دراسة دقيقة لبعض هذه القضايا ، لقياس المساهمة الاقتصادية للمرأة ، بما في ذلك واجباتها في الأسرة وعملها في الزراعة .

١٣- وثمة اقرار عام بأن أعمال المرأة كثيرا ما تتعلق بقطاعات الاقتصاد غير الرسمية في المناطق الريفية والحضرية . وهناك فئة ناشئة هامة من النساء العاملات ، اللائي كثيرا ما تعتبرن عاملات منزليات ، يتزايد عددها في البلدان النامية . وما فتئت توجد حتى الآن ثغرة كبيرة في المعلومات ، تتطلب مزيدا من الاهتمام ، سواء في مجال جمع المعلومات أو في مجال تغطية الأنشطة الاقتصادية المنظمة على نحو غير رسمي .

١٤- وينبغي في هذا المجال أن يركز البحث والتدريب على مجالين رئيسيين من مجالات العمل : أولهما تعزيز ما يوجد حاليا من اطار مفاهيمي وتصنيفات وتعريفات فيما يتعلق بالاحصاءات والمرأة ، وثانيهما المساهمة في تحسين جمع وتحليل الاحصاءات والمؤشرات المعنية بحالة المرأة من المصادر القائمة . ويمثل كلا المجالين كل عملية معقدة طويلة الأجل تتطلب حوارا دائما بين منتجي الاحصاءات ومستعمليها وتحليل واختبار الأفكار والتعاريف على الصعد الدولية والاقليمية والوطنية .

١٥- وثمة حاجة الى مواصلة العمل على الصعد الدولية والاقليمية والوطنية من أجل بلوغ اطار كاف للتحليل يبين دور ومركز وحالة المرأة في المجتمع . وتدل اللوحات المختصرة عن المرأة ، التي تظهر من التعدادات القطرية والدراسات الاستقصائية الأسرية والبيانات الأخرى ، ان رأس مال الموارد البشرية الذي تمثله المرأة لم يبرح بالقدر الكافي حتي الآن عند وضع وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط والسياسات الانمائية . وثمة ادراك بطيء بأن التعدادات ، والدراسات الاستقصائية المعيارية ، بما فيها دراسات القوى العاملة التي تعتبر ضرورية للتخطيط الانمائي ، لا تقدم الا فكرة جزئية عن مساهمة المرأة في عملية التنمية . وسوف يتعين وضع مفاهيم ومؤشرات جديدة للتشديد على الادوار الهامة الحالية للمرأة في التنمية ، فبعض هذه الادوار غير واضح تماما ، أو غير وارد بالمرة ، فيما يوجد من احصاءات ، ومؤشرات ، واعتبارات السياسة العامة .

١٦- ان توسيع نطاق قاعدة المعلومات والبيانات المتعلقة بالمرأة ادى فعلا دورا هاما في ارفاف حس مقررى السياسة باظهار أوجه الترابط بين بعض الاتجاهات المتعلقة بالتغييرات الاجتماعية والاقتصادية وبأوضاع المرأة ، بما في ذلك التخطيط والبرمجة ، وهي أوجه لها صلة بتحليل السياسات .

١٧- وان المسائل ذات الصلة بالتخطيط الموجه نحو المرأة تثير في المرحلة الحالية عددا من المشاكل التي ينبغي ، فيما يتعلق بها ، ايلاء اهتمام خاص للمفاهيم والاستراتيجيات طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية ؛ والمفاهيم المنهجية الابتكارية المتعلقة بأساليب التخطيط والبرمجة ؛ والبحث وجمع البيانات ؛ ووضع الاطار المؤسسي المناسب اللازم للتنفيذ . وكما ذكر في الاستراتيجيات التطلعية التي اعتمدت في نيروبي ، فان على الحكومات أن تكفل اشتراك المرأة ، على كافة مستويات عملية التخطيط ، اشتراكا

مباشرا في عملية اتخاذ القرارات وبطريقة غير مباشرة من خلال التشاور الفعال مع المستفيدات المحتملات من البرامج والمشاريع ، على حد سواء . وقيل انه ينبغي ايجاد روابط بين مختلف مستويات تقرير السياسة بغية ضمان التفاعل الدولي والوطني ودون الاقليمي في مجال تقرير السياسة .

١٨- وفي هذا الصدد فان من الضروري دراسة الروابط بين المستويات الكبيرة والصغيرة للتنمية ، أى أوجه الترابط بين الابعاد الدولية للتنمية والسياسات المتخذة على الصعيد الوطني بقدر تأثيرها على دور المرأة في المجتمع . ولربما تؤدي هذه الدراسة الى توليد بعض الافكار الابتكارية التي يمكن أن تسهم في المناقشة الجارية بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي وفي البحث عما يفيد الجهتين من حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الحالية ، وذلك بتعزيز قدرة البلدان والمجتمع الدولي على الاسهام في التنمية مع المرأة ، على نحو يحقق التوفيق بين الاستقلال الذاتي للدول وبين الترابط العالمي .

١٩- وعلى الصعيد الدولي والاقليمية والوطنية فان سياسة البلدان النامية في ميدان الاعتماد على الذات الفردى والجماعي تتمثل في صب الاهتمام على المشاكل التي تواجهها المرأة في البلدان النامية وعلى تأكيد الحاجة الى استفادة أتم من خبراتها . وتعني سياسة الاعتماد على الذات ضمنا البحث عن أنسب السياسات الانمائية على الصعيد الوطني وزيادة التعاون بين البلدان النامية بصورة تسهم في تحقيق التغيير المنشود . ويتطلع المعهد للاسهام في الجهود الرامية الى ايجاد روابط داعمة ومتبادلة بين الهياكل المؤسسية للبلدان النامية في ميدان التعاون الاقتصادي والتقني والمؤسسات والمراكز الاقليمية والوطنية الناشطة في ميدان المرأة والتنمية . وان من شأن المساعدة الدولية في هذه الجهود والترتيبات أن توفر مزيدا من الاسهام في الاعتراف بالدور الاقتصادي والاجتماعي للمرأة وفي تقييمه على نحو مناسب . وان من شأن المشاريع والبرامج الموجودة في مجالات مثل التنمية المجتمعية والعمالية ، والهجرة ، والصحة ، والتصنيع ، والطاقة والعلم والتكنولوجيا واستخدام وسائل الاتصال الحديث للأغراض التعليمية ، أن تكون بمثابة استجابة للحاجات المتعددة للعاملات في البلدان النامية واستخداما أفضل لقدراتهن وأن تسهم في تحقيق روابط دولية أوثق بين اقتصادات البلدان النامية .

٢٠- ومن أجل زيادة تدفقات التعاون التقني التي تفيد المرأة ، يولى اهتمام منهجي لدور المرأة في قطاعات ومجالات رئيسية للتنمية مثل الزراعة ، والتنمية الريفية ، والاستراتيجيات الغذائية ، والتصنيع ، والطاقة ، والعلم والتكنولوجيا ، والتجارة ، والترتيبات المالية والائتمانية ، والصحة ، والتعليم ، بغية استكشاف الطرق والوسائل

التي تمكن من ادماج المرأة في الاستراتيجيات ، وخطط العمل ، والبرامج الانمائية ومشاريع التعاون التقني المناظرة . وقد أخذ بهذا المفهوم بغية الاسهام في صياغة أهداف محددة ويمكن قياسها داخل كل قطاع هام بغية وضع الاهتمام بحاجات المرأة واشتراكها محل التنفيذ . وان من شأن التركيز على المسائل القطاعية أن يسهم كذلك في ايجاد فهم أفضل للبعد الانساني للتنمية وللروابط القائمة فيما بين بعض الأنشطة القطاعية المحددة .

٢١- وان النهج الذي أخذ به المعهد في أنشطته البحثية والمتمثل في الجمع بين القضايا العالمية والقطاعية يرمي الى ضمان استمرار العمل ورصد الاتجاهات الانمائية الجديدة بهدف تحسين الالمام بحاجات المرأة واشتراكها في التنمية وبذلك يتم ادماجهما في الأنشطة الانمائية الواقعية .

٢- التدريب

٢٢- ان الافتقار الى بيانات مفيدة فيما يتعلق بتقييم الاحتياجات من اليد العاملة واحتياجات التدريب على جميع الصعد (الادارية والمهنية والمهارة وشبه المهارة) لا يزال من المشاكل الرئيسية في ميدان اعداد برامج تدريبية ناجحة ذات صلة بالمرأة والتنمية، وتطوير الموارد البشرية بصفة عامة .

٢٣- وفي الماضي كان ثمة اتجاه عام لتوجيه التدريب الى تحقيق فايات قصيرة الأجل وعاجلة . وكثيرا ما ركز مثل هذا التدريب على مهارات محددة لتوليد الدخل ، مما يقتضي كثيرا انتاج سلع ليست لها سوى أهمية هامشية بالنسبة للاقتصاد المحلي في المدى البعيد ، وتتوقف على عروض واسواق غير منتظمة . وحتى في الحالات التي يوضع فيها التشديد على تنوع المهارات ، كثيرا ما تشكل هذه المهارات امتدادا للأنشطة المحلية أو الاسرية . فضلا عن ذلك فانه في حين سلم بأن التعلم مدى الحياة له أهمية حيوية في ضوء التغييرات التي تحدث سريعا في عالم اليوم ، فانه ينبغي تعزيز المحاولات التي تبذل لتخطيط هذا الاتجاه .

٢٤- وان الهدف من وراء البرنامج التدريبي للمعهد هو تحقيق الادماج التام للمرأة في الأنشطة الانمائية في مراحل الصياغة والتصميم والتنفيذ ، وذلك عن طريق التدريب . وان المنطلق العام للبرنامج هو انه ذو طابع عملي ومرن ، ويرمي الى مساعدة النساء على ان يسهمن اسهاما تاما بقدراتهم الخلاقة والانتاجية في انتاجية ورفاه بيئتهن المجتمعية ومجتمعاتهن .

٢٥- وان المعهد يهتدى بالمبادئ التالية في الجهود التي يبذلها عن طريق الشبكات المؤسسية القائمة لتنفيذ برامجه التدريبية :

(أ) العمل عن طريق شبكات من المؤسسات المحلية والوطنية والاقليمية ، وهو بذلك ينهض بمستوى عمل هذه المؤسسات .

(ب) التشديد على تدريب المدربين بحيث يتم تحقيق أثر مضاعف .

(ج) التدريب في الموقع بوصفه أولوية بغية حفز مشاركة الجماهير .

(د) التأثير في أنشطة التدريب داخل الأمم المتحدة وخارجها وذلك من خلال الدور الحفاز الذي يقوم به .

٢٦- ويشجع المعهد على الأخذ بنهج مختلفة فيما يتعلق بالتدريب ، تتراوح من النهج التقليدية الى تلك القائمة على المشاركة ، شريطة أن تلبي حاجات المرأة في كل حالة معينة

الى أقصى حد من الفعالية . ومن أجل تلبية مقتضيات الحالة المعاصرة ، يتطلب تصميم
الاستراتيجيات والتقنيات التدريبية الابتكارية ايجاد علاقة وثيقة بين البحث والتدريب واستخدام
الشبكات المؤسسية القائمة الى أقصى حد ممكن بغية زيادة كفاءة وفعالية الجهود التدريبية .
ولذلك فان البرامج البحثية والتدريبية للمعهد مترابطة بدرجة وثيقة ، مما يعني أن معظم
مشاريع البحث تتضمن عنصرا تدريبيًا . كذلك فان البرنامج يرمي الى تضمين كل مشروع تدريبي
عنصرا بحثيا بغية تقدير الاحتياجات التدريبية وتقييم النتائج .

٣ - المعلومات والتنسيق والاتصالات

٢٧ - ان الأهداف العامة للبرنامج الرئيسي للمعهد فيما يتعلق بالمعلومات والتوثيق
والاتصالات هي :

(أ) انشاء آلية للقيام بالتنظيم المنهجي للمعلومات المنتجة محليا فيما يتعلق
بالمرأة والتنمية وجعلها في متناول يد طالبيها ، خاصة من أجل دعم أهداف المعهد وتوفير
الخدمات للمؤسسات والمستخدمين المهتمين بالموضوع ؛

(ب) دعم عطية زيادة الوعي والتعليم عن طريق نشر المعلومات المناسبة في حينها
ودورها بغية جعل النساء يدركن مركزهن ويساعدن في تحسين اشتراكهن في عطية التنمية ؛

(ج) المساعدة على تطوير التعاون فيما يتعلق بالمعلومات بشأن التنمية على
أساس عالمي والعمل كحلقة وصل على الصعيدين الاقليمي والعالمي فيما يتصل بهذا الموضوع؛

ثالثا - طريقة التنفيذ

٢٨ - ان المعهد ملزم بالعمل الحفاز على النهوض بأنشطة البحث والتدريب والاعلام التي
ترمي الى خدمة المرأة على نطاق عالمي وفي جميع القطاعات مع ايلاء اهتمام خاص للمرأة في
البلدان النامية . ومن أجل ذلك يؤدي المعهد دوره عن طريق شبكات من الترتيبات
التعاونية توضع على مراحل من ناحية فنية بالاسهام في البرامج الدولية الكبرى ومن ناحية
اقليمية بالاعتماد على اللجان الاقليمية ، وهيئات الأمم المتحدة الأخرى ، والمنظمات
النسائية ، والمؤسسات الاكاديمية ، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ، على حد سواء .

٢٩ - وان صب الاهتمام على اقامة شبكات للتعاون مع النشرة يتضمن كذلك انشاء مراكز
للتسيق على الصعيد الوطني وتعزيز التعاون القائم مع مؤسسات البحث والتدريب والمنظمات
الحكومية وغير الحكومية الأخرى على الصعيدين الاقليمي والدولي .

٣٠ - وان من شأن تنفيذ البرامج عن طريق الترتيبات التعاونية ان يجعل بالامكان تجنب
تداخل وازدواج البرامج الى الحد الأقصى الممكن ، مما يكفل الاستفادة القصوى من

الموارد في هذا الميدان الهام ولكن غير المتطور الى الحد الكافي وهو ميدان البحث والتدريب والاعلام فيما يتصل بالمرأة والتنمية .

٣١ - كذلك فان أهداف اقامة هذه الشبكات على الصعد الوطنية والاقليمية والدولية أسهمت فيما يلي :

(أ) المساعدة في الجهود التي تبذلها الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة ومختلف الوكالات الانمائية ومراكز البحث والتدريب والمنظمات النسائية فيما يتصل بالسياسات والشبكة المؤسسية اللازمة لاقامة روابط ثابتة بين عمليات التنمية على كافة الصعد وبين مركز المرأة ،

(ب) تشجيع النظر بصورة منظمة في المسائل ذات الصلة بالمرأة في ميادين التخطيط والبرمجة وأنشطة التعاون التقني ،

(ج) زيادة الادراك العام لامكانيات احداث زيادة كبيرة في التطبيق الواقعي لنتائج البحث القائمة المتعلقة بالمرأة والتنمية وتعيين المجالات التي يلزم فيها المزيد من البحث والتدريب ،

(د) تعزيز وتحسين مدى ملائمة ونوعية التدريب بهدف زيادة المعرفة والوعي لدى مقرري السياسة فيما يتعلق بالتنمية وتدريب المرأة بغية تلبية التحديات والاتجاهات الجديدة ،

(هـ) توسيع نطاق قاعدة البيانات القائمة المتعلقة بالمرأة والتنمية وتوفير مدخلات بشأن المرأة والتنمية في الشبكات الاعلامية القائمة ،

(و) زيادة الوعي العام بأهمية المسائل المتصلة بالمرأة والتنمية .

رابعا - تنفيذ برنامج الأعمال في الفترة

١٩٨٥ - ١٩٨٤

٣٢ - يظهر تنفيذ برنامج أعمال المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ، كما أقره مجلس الأمناء ، في هذا التقرير ليس حسب البرامج المعنية ، ولكن حسب المجالات العامة التي تم التوصل فيها الى نتائج محددة والتي لاتزال هناك حاجة الى مواصلة العمل فيها في ضوء الاحتياجات الناشئة داخل اطار اتجاهات التنمية الطويلة الأجل .

١ - الاحصاءات وقاعدة البيانات المتعلقة بالمرأة

٣٣ - يولي المعهد ، منذ بدء عهده ، أهمية كبيرة لتحسين الاحصاءات والمؤشرات والبيانات عن حالة المرأة عن طريق وضع البرامج اللازمة لتحسين هذه الاحصاءات والمؤشرات على الأصعدة الدولية والاقليمية والوطنية . وفي المرحلة الأولى من أعمال المعهد في هذا الميدان ، التي تم انجازها بالتعاون الوثيق مع المكتب الاحصائي التابع للأمم المتحدة ، كان من الضروري استقصاء وتحليل الأساليب والمفاهيم الحالية الأوسع استخداما في ميدان جمع وتصنيف البيانات قبل الشروع في استنباط مؤشرات أساسية اضافية عن حالة المرأة ووضع مفاهيم وأساليب جديدة .

٣٤ - وتم تحديد عدد من مجالات الأولوية حيثما اقتضى الأمر للاضطلاع بأعمال اضافية يمكن انجازها ليس فقط عن طريق الهيئات الدولية المناسبة ولكن أيضا عن طريق مستعلمي الاحصاءات ومنتجيتها على الصعيد الوطني . والمجالات المشار اليها هي كالتالي :

(أ) عقد حلقات عمل على الصعيدين الوطني والاقليمي لتحديد ووضع الأولويات لاختيار الاحصاءات والمؤشرات فيما يتعلق باحتياجات المرأة في بلدان معينة ، ويمكن أيضا عن طريقها تدريب مستعلمي البيانات ومنتجيتها على تحليل أوجه التفاضل النوعية الجنسية في مجالات الاهتمام الرئيسية ؛

(ب) وضع مفاهيم وأساليب جديدة أو محسنة لاستخدامها في أنشطة جمع البيانات الوطنية في المستقبل عن طريق البحث والاختبار وتبادل المعلومات ؛

(ج) اعداد المواد التدريبية والوثائق التقنية اللازمة لحلقات العمل ولخبراء الاحصاءات الوطنيين وغيرهم من المهتمين بوضع احصاءات ومؤشرات أفضل عن حالة المرأة ؛

(د) تعزيز الأنشطة الجارية المتعلقة بجمع البيانات على الصعيد الوطني ، كالتعدادات السكانية والدراسات الاستقصائية ، بحيث تأخذ في الاعتبار على نحو كامل الاحتياجات المتعلقة بالحصول على بيانات عن حالة المرأة ؛

(هـ) زيادة التفاعل بين الاخصائيين الوطنيين والدوليين على أساس منتظم ؛

(و) التشجيع على الاستفادة من محفوظات البيانات الحالية بفرض وضع تهيئات جديدة للبيانات القائمة .

٣٥ - وعلاوة على ذلك ، تم تعيين عدد من المجالات المحددة حيث يحظى بأهمية خاصة البحث والتجريب المفضيان الى تحسين المفاهيم والأساليب الاحصائية . وهذه المجالات هي :
' ١ ' توزيع الدخل داخل الاسر المعيشية ؛ ' ٢ ' اشتراك المرأة في القوى العاملة الزراعية ؛ ' ٣ ' عمل المرأة في القطاع غير الرسمي ؛ ' ٤ ' توزيع الوقت ؛ ' ٥ ' تقييم الدخل والاستهلاك غير النقديين ، وكذلك الأعمال المنزلية ؛ ' ٦ ' التدريب خارج نطاق النظام التعليمي العادي ؛ ' ٧ ' الاسر المعيشية والاسر (نظما ، وتكوينها ، وما الى ذلك) .

٣٦ - ومنذ ان قدم المعهد تقريره الأخير الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ، قام المعهد أخذا في الاعتبار الأولويات الناشئة ، وتمشيا مع طريقة عمله - القائمة على أساس شبكي - بالاضطلاع بأنشطة بالتعاون مع المكتب الاحصائي التابع للأمم المتحدة وسائر هيئات ووكالات الأمم المتحدة التي أجريت معها مشاورات مكثفة لتعيين مجالات أولوية محددة .

٣٧ - وعقد في جنيف في الفترة من ١١ الى ١٤ آذار/مارس ١٩٨٥ ، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لاوروبا ، اجتماع خبراء معني بالاحصائيات والمؤشرات المتعلقة بدور وحالة المرأة . وقرر مؤتمر الخبراء الاحصائيين الاوروبيين في دورته الحادية والثلاثين والثانية والثلاثين المعقودتين عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ على التوالي ان يعقد في عام ١٩٨٤ / ١٩٨٥ ، بالاشتراك مع المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ، اجتماعا عن الاحصائيات والمؤشرات المتعلقة بدور وحالة المرأة .

٣٨ - ونظر الاجتماع ، الذي حضره مشتركون من ١٨ بلدا وعدد من هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ، في المجالات الرئيسية الأربعة التالية : ' ١ ' مصادر البيانات المستخدمة في الحصول على احصائيات عن المرأة ؛ ' ٢ ' كفاءة خطط التصنيف الحالية الخاصة بالاحصائيات المتعلقة بالمرأة ؛ ' ٣ ' المشاكل والقضايا المفاهيمية والمنهجية ؛ ' ٤ ' التحسينات الحديثة والمتوخاة في المستقبل فيما يتعلق بالاحصائيات عن المرأة .

٣٩ - ونظر الاجتماع في مجموعة وفيرة من الوثائق عن كل بند من بنود جدول الأعمال وكذلك في الوثائق الأخرى المتعلقة بمسألة الاحصائيات وقاعدة البيانات المتعلقة بالمرأة والتي أعدتها أساسا المكاتب الاحصائية والوطنية في منطقة اللجنة الاقتصادية لاوروبا .

٤٠ - وكان هناك توافق في الآراء على أنه رغم توفر قدر كبير من الاحصاءات المفيدة عن المرأة لمختلف البلدان في جميع أنحاء منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن طريق مصادر البيانات المختلفة ، فقد كانت هذه الاحصاءات في أغلب الأحيان متناثرة في العديد من المنشورات الاحصائية المختلفة ، ولذلك فإنها لا تتوفر بسهولة لنسبة كبيرة من المستعملين . وتم تعيين عدد من مجالات المشاكل الهامة التي تتطلب مزيدا من العمل ، ولا سيما فيما يتعلق باستحداث المفاهيم والتعريفات والتصنيفات والأساليب الاحصائية المستخدمة في استخلاص الاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بدور وحالة المرأة . وجرى التشديد على أهمية المكاتب الاحصائية التي تركز مزيدا من التقدم فيما تبذله من جهود للاستجابة للطلبات المتزايدة على عدد أكبر من الاحصاءات المتصلة بالسياسة فيما يتعلق بالمرأة وحالة معيشتها ، كما جرى التأكيد على أهمية اشراك المنتجين والمستعملين على السواء في الأعمال المنهجية بشأن تطوير وتحسين الاحصاءات والمؤشرات عن دور وحالة المرأة .

٤١ - وحدد الاجتماع المجالات والقضايا التي تتطلب مزيدا من العمل من مؤتمر الخبراء الاحصائيين الاوروبيين والتي ستنفذ جزئيا بالتعاون مع المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة . وهي تشمل ما يلي : ' ١ ' الأساليب المستحدثة لتخصيص وظائف اجتماعية - اقتصادية للنساء اللاتي يعشن في حالات مختلفة (على سبيل المثال ، المتزوجات واللاتي يعشن بمفردهن) ؛ ' ٢ ' وضع مفهوم متعدد الأبعاد للنشاط الاقتصادي يبين كيفية قيام الفرد ، من الجنسين ، بقضاء وقته في أكثر من نشاط واحد ؛ ' ٣ ' ما يواجه من مشاكل في قياس بطالة المرأة وعاملتها الناقصة ؛ ' ٤ ' أساليب قياس مساهمة المرأة في استهلاك الاسر المعيشية (بما في ذلك استهلاك السلع والخدمات المنتجة في المنازل) ؛ ' ٥ ' اجراء الدراسات المتعلقة بدورة الحياة ، وتحليلات الأفواج وغيرها من التحليلات القطاعية ؛ ' ٦ ' اجراء الدراسات المتعلقة بالتنقل الاجتماعي ؛ ' ٧ ' ما يواجه من مشاكل في جمع البيانات عن الاتجاهات وتفهم الدراسات الاستقصائية التي تعد استنادا للمعينات ؛ ' ٨ ' تحسين التعاريف والتصنيفات المتعلقة بالأسر المعيشية والاسر (بحيث تشمل الأنواع المختلفة من أشكال الاسر المعيشية) لاستعمالها في تعدادات السكان والدراسات الاستقصائية ؛ ' ٩ ' وضع تصنيفات اجتماعية - اقتصادية للفئات ؛ ' ١٠ ' أساليب قياس أوجه التباين ؛ ' ١١ ' الاحصاءات المتعلقة بضحايا الجرائم الجنائية والعنف ؛ ' ١٢ ' سلطة المرأة وتأثيرها في المجتمع .

٤٢ - وهناك مشاورات جارية بين المعهد واللجنة الاقتصادية لأوروبا لتنفيذ الأعمال المقبلة في المجالات التي جرى تحديدها ، والتي أقرها مؤتمر الخبراء الاحصائيين الأوروبيين في دورته العادية الثالثة والثلاثين ، المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٨٥ .

٤٣ - وتم بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمكتب الإحصائي التابع للأمم المتحدة تنظيم حلقة دراسية دون اقليمية عن تحسين الاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بالمرأة في ميدان التنمية ، في هارار ، زمبابوى ، في الفترة من ٢٩ نيسان/ ابريل الى ٧ ايار/ مايو ١٩٨٥ . وحضر الاجتماع ٤٥ مشتركا من ١٥ بلدا .

٤٤ - وكان الغرض من حلقة العمل التي اشترك فيها على السواء مستعملو الاحصاءات ومنتجوها هو استعراض مفاهيم واساليب الاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بالمرأة والتخطيط الانمائي على الصعيد الوطني فيما يتعلق بما يلي :

(أ) تيسير اقامة حوار بين المنتجين والمستعملين بشأن مصادر الاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بالمرأة واستخداماتها ؛

(ب) تعريف المشتركين بما يلي :

- مصادر البيانات عن المرأة ؛

- مصادر المكاتب الاحصائية الوطنية ؛

- مجموعة من المؤشرات التي تفيد في تخطيط ورصد وتقييم السياسات والخطط والبرامج المتعلقة بالمرأة في ميدان التنمية ، وكذلك أساليب الحساب والعرض ؛

- التطبيقات الحالية و/أو الممكنة لهذه المؤشرات ؛

(ج) تزويد المشتركين بالخبرة فيما يتعلق بحساب وعرض مجموعة تمثيلية من هذه المؤشرات ؛

(د) الاسهام في البحوث الجارية الرامية الى التوصل الى سبل أفضل لدمج البيانات المتعلقة بالمرأة بالمجموعات الاحصائية الوطنية ، واستخدام هذه البيانات في تخطيط ورصد وتقييم السياسة والبرامج .

٤٥ - وناقش الاجتماع بصورة متعمقة ثلاثة مصادر للمعلومات هي : تعدادات السكان ، واستقصاءات الاسر المعيشية ، والسجلات الادارية ، مينا مزايا وعيوب كل منها . واشير الى أنه نظرا لأن تعدادات السكان لاتزال المصدر الرئيسي للمعلومات في افريقيا ، فانه ينبغي استخدامها على النحو الذي يجعلها أعظم نفعا وفعالية ، وذلك عن طريق ادراج أسئلة جديدة في تعدادات السكان . وفي هذا السياق ، يمكن للمنظمات النسائية ان تضطلع بدور مناسب فيما يتعلق بادراج قضايا محددة وادخال التغييرات اللازمة أثناء مرحلة تصميم التعداد .

٤٦- وتعرض الاجتماع لعدد من المشاكل القائمة في الاساليب الحالية لجمع البيانات المتعلقة بأنشطة المرأة وتحليلها وتقييمها . وجرى التشديد على مشكلة استقصاءات الأسر المعيشية إذ انها تتصل بمفاهيم وتفسيرات مختلفة لرب الأسرة . ويمثل تعريف الأنشطة الاقتصادية للمرأة مجالا آخر من مجالات المشاكل ، لاسيما في ضوء العمالة الموسمية في المناطق الريفية والانتاج الزراعي للمرأة في نطاق الاسر المعيشية . واعتبرت الاحصاءات الصناعية أحد الميادين الاخرى ذات الصلة التي ينبغي فيها تكثيف جمع المعلومات المصنفة حسب النوع .

٤٧- وللتغلب على هذه المشاكل قدم الاجتماع عددا من الاقتراحات مثل ضرورة اجراء دراسات استقصائية صغيرة لقياس الاتجاهات ؛ وتحسين وثائق التسجيل ؛ ونشر المعلومات التي يتم جمعها من طريق الدراسات الاستقصائية المسندة الى تعدادات السكان ؛ ودعم المكاتب الاحصائية عن طريق توفير التمويل الكافي وتزويدها بالموظفين الاكفاء . واقترح كذلك أن تعرض الافكار والآراء التي تم الاعراب عنها في الحلقة الدراسية على المؤتمر الوزاري الافريقي لخبراء التخطيط والاحصاء الذي تعقده كل عامين اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، والذي يمكنه ، بوصفه هيئة رفيعة المستوى ، أن يشجع على اتخاذ التدابير اللازمة على الصعيد الوطني .

٤٨- ونظم في مونتفيدو ، أوروغواي ، في الفترة من ٣ الى ٦ حزيران /يونيه ١٩٨٥ ، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، حلقة دراسية دون اقليمية عن " تحليل احصائي لحالة المرأة في سوق العمل عن طريق الدراسات الاستقصائية لحوال الأسر المعيشية " . وحضر الاجتماع ٢٥ مشتركا من ١٠ بلدان ، يمثلون منتجي الاحصاءات ومستعمليها ، كما حضره الموظفون المسؤولون عن وضع السياسات المتعلقة بالعمالة .

٤٩- وكان الغرض من الاجتماع هو اجراء مناقشة متعمقة للوثيقة التي اعدت في اطار البرنامج المشترك للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي /المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة بعنوان " تحليل احصائي عن حالة المرأة في بلدان أمريكا اللاتينية من خلال الدراسات الاستقصائية لحوال الأسر المعيشية " بغرض تحسين وتوسيع التحليل في ضوء ما ابدى من ملاحظات واقتراحات استنادا الى خبرات المشتركين في بلدانهم .

٥٠- واعتبر الاجتماع هذا التحليل بمثابة اسهام هام في الاستخدام العام للاحصاءات عن المرأة واستقصاءات احوال الأسر المعيشية ، وبمثابة اطار مفاهيمي هام لجمع المعلومات عن المرأة . كما رأى الاجتماع أن التحليل الموضوعي والمنهجية المستخدم في الوثيقة

يشتملان على عدد من الجوانب الابتكارية التي يمكن أن تخدم المنطقة بأسرها ويمكن تطبيقها في البلدان ذات البرامج الدائمة في ميدان استقصاءات احوال الأسر المعيشية . ورؤسي كذلك انه يمكن تحقيق تنهم افضل للمشاكل التي تواجهها المرأة ليست فقط عن طريق تحسين استقصاءات الأسر المعيشية ، ولكن أيضا عن طريق دراسة مشاكل محددة تتعلق بحالة المرأة . وعلى سبيل المثال ، يتعين استخدام منهجية جديدة فيما يتصل بمفاهيم مثل العمل ، والنشاط الاقتصادي ، والاسرة المعيشية ، بما في ذلك الاشكال المختلفة لربات الأسر ، والعلاقات الاسرية ، والصلة بين الانتاج ودور المرأة في الانجاب .

٥١ - وفي ضوء هذه الاعتبارات شدد الاجتماع على اهمية وضع منهجية جديدة تشتمل على اعادة صياغة الاسئلة واعادة تبويب وتحليل استقصاءات الاسر المعيشية المطبقة نسي المناطق الريفية ؛ وقياس النشاط الذي تقوم به الاناث في المهام الزراعية ؛ وحالة ومركز الوظيفة الرئاسية التي تشغلها الاناث مع مراعاة الاختلافات دون الاقليمية .

٥٢ - ويجري الانتها من التحليل في ضوء الآراء التي اعرب عنها المشتركون وسوف ينشر في اوائل عام ١٩٨٦ .

٥٣ - وتم بالتعاون مع منظمة العمل الدولي اعداد منشور عن " المرأة نسي النشاط الاقتصادي ؛ دراسة احصائية عالمية ، ١٩٥٠ - ٢٠٠٠ " ، وهي تمثل دراسة استقصائية احصائية على النطاق العالمي للنشطة الاقتصادية التي تضطلع بها المرأة ، مقسمة حسب المناطق الجغرافية والاقتصادية ، وكذلك حسب البلد . وهذه الدراسة الاحصائية عن النشاط الاقتصادي للمرأة في العالم هي أول خطوة لتجميع احدث المعلومات والبيانات عن هذا الموضوع في وثيقة واحدة لتكون متاحة لراسي السياسة والجمهور عسوما . وهي تهدف الى تحليل حالة المرأة في اوائل الثمانينات بالمقارنة مع بداية عقد الام المتحدة للمرأة وتتضمن الوثيقة بالاضافة الى ذلك الاسقاطات حتى عام ٢٠٠٠ .

٥٤ - وحددت المواضيع الرئيسية التالية ؛ حجم السكان الاناثي والتوزيع الجغرافي لمجموعهم وللمجموع الانشطة الاقتصادية التي يضطلع بها السكان الاناث (عالميا واقليميا وحسب البلد) ؛ مستويات واتجاهات نسب المشاركة فيما يتعلق بالاناث ؛ توزيع النساء العاملات حسب السن ؛ توزيع النساء العاملات حسب القطاع الاقتصادي ؛ وحسب المهنة ؛ وحسب المركز الوظيفي ؛ ساعات العمل ؛ حجم العاملات والمتعطلات وتوزيعهم الجغرافي ؛ الخصائص الاخرى المتعلقة بالنساء العاملات (على سبيل المثال الحالة الزوجية ، والخصوبة) .

٥٥ -

وتبين الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة ، في جملة أمور ، ما يلي :

— نشوء واقع جديد فيما يتعلق بسوق العمل نظرا لتزايد دخول المرأة سوق العمل .

— توقف عدد متزايد من النساء اللاتي يتحملن مسؤوليات اسرية عن التخلي عن وظائفهن واستمرارهن في القوى العاملة .

— تزايد فرص العمل على اساس عدم التفرغ لكلا الجنسين ، ولكن بوجه خاص للنساء اللاتي يشكلن الاغلبية الساحقة من العاملين على اساس غير متفرغ .

— ارتفاع نصيب المرأة في البطالة بشكل غير متناسب .

— تزايد اشتراك المرأة في وظائف قطاع الخدمات تزييدا سريعا في حين اصبحت مشاركتها في الزراعة أقل اهمية مما كانت عليه منذ عقد مضى ، كما اظهرت مشاركتهم في الانتاج الصناعي تزييدا بسيطا .

— رغم ما تحقق من فتوحات هامة ، لا يزال العزل الوظيفي بين النساء والرجال في اوائل الثمانينات بنفس الحدة التي كان عليها منذ عقد مضى في معظم اجزاء العالم .

— لا تزال النساء في الغالب يشغلن الوظائف التي تتطلب مهارات بسيطة ، وذات الأجر الأقل والمركز الأدنى وبدرجة أقل من الأمن الوظيفي .

٥٦ - وكذلك فان المعلومات الاحصائية الواردة في الدراسة هي برهان على التسليم بأن المرأة تقوم بدور هام في النشاط الاقتصادي في العالم . ومن المأمول فيه أن يؤدي عرض البيانات والتحليلات الاحصائية عن المرأة العاملة الى توفير المدخلات وتقديم المساعدة فيما يتعلق بما يلي :

— صياغة التدابير المتعلقة بالسياسة بغرض تعزيز المساواة في الفرص وفي المعاملة بالنسبة للنساء العاملات ؛

— الاشارة الى التمييز القائم بين النساء العاملات وتوجيه الانتباه الى المجالات التي تستدعي اتخاذ اجراءات لعلاج الموقف ؛

— تعزيز الوعي بالاسهام الاقتصادي للمرأة في المجتمعات ؛

— تحديد المجالات التي قد تستلزم المزيد من جمع البيانات ؛

— تيسير اعادة توجيه الخطط والاستراتيجيات الانمائية ، حسب الاقتضاء .

••/••

٥٧- على أن المعلومات والبيانات المقدمة تستلزم تحسين قاعدة البيانات والقيام بمزيد من التحليل لتمكين راسمي السياسة والسلطات المختصة على الصعيدين الوطني والدولي من صياغة البرامج والمشاريع التي تستفيد منها المرأة مباشرة .

٥٨- وتعاون المعهد مع جامعة الامم المتحدة في مشروعها الطويل الاجل من الأسرة والسن والعمر . وبعد سلسلة من المشاورات تم تنقيح مشاريع البحوث الأربعة الجارية اعدادها منذ عام ١٩٨٤ في اجتماع مشترك عقدته الجامعة والمعهد في سانتو دومينغو، الجمهورية الدومينيكية في شباط/فبراير ١٩٨٥ .

٥٩- ويعكس هذا المشروع اتجاهات جديدة في البحث تركز على الفوارق في الأسرة والجنس والعمر - ولا سيما في سياق ثقافي واجتماعي مختلف - باستخدام ادوات البحث المركبة لتكوين رأى شامل عن المرأة في بيئتها الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة . وتستخدم المنهجيات المتكثرة نهج سيرة الحياة ، والصادر النوعية (مثل قصص الحياة الشخصية المنفصلة) ، والطرق النوعية (مثل تحليل الاحاديث) الى جانب المصادر الكمية مثل مصنوفة تاريخ الحياة ، وطريقة استخدام الوقت ، ويمكن ان تسهم هذه الطرق جميعها في ايجاد فهم أوفر للعمليات الانمائية مع وضع دور الجنس في الاعتبار .

٦٠- وفي اطار الأنشطة التعاونية المقبلة ، سوف يوجه اهتمام خاص لوضع مؤشرات عن مشاركة المرأة في التنمية يمكن ادخالها في النظم الوطنية لجمع البيانات وكذلك استخدامها في الاعداد المشترك لمواد التدريب .

٦١- وبالتعاون مع المكتب الاحصائي التابع للامم المتحدة ، يجري الانتباه من تقريرين تقنيين من شأنهما أن يسهما في ايجاد فهم افضل لعمل المرأة داخل الأسرة وخارجها مثل الزراعة المعيشية والخدمات والاقتصاد غير الرسمي .

٦٢- وسوف يعرض التقرير ويناقش مسائل تصديرية وسلسلات وتصنيفات وتعريف يمكن أن تستخدمها البلدان في برامج دراساتها الاستقصائية عن الأسر لجمع وترتيب الاحصاءات المتعلقة بحالة المرأة .

٦٣- ويمكن أن يكون التقرير الثاني من تقنيات قياس وتقييم مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية غير النقدية مفيدا في العمل الحالي عن تنقيح قطاع الحسابات الوطنية .

٦٤- وعلى المستوى الوطني ، عقد المكتب العام للنهوض بالمرأة في الجمهورية الدومينيكية ومكتب الاحصاءات الوطني ، والمعهد حلقة تدريبية مشتركة عن " المؤشرات الاجتماعية للمرأة الدومينيكية " بمقر المعهد في سانتو دومينغو في الفترة من ٦ الى ١٠

أيار/مايو ١٩٨٥ . وكانت اهداف هذه الحلقة التدريبية : (أ) استعراض المنهجية القائمة والمستخدمه حاليا في جمع واعداد الاحصاءات حسب الجنس : (ب) تحسين المفاهيم والطرق القائمة أو وضع مفاهيم وطرق جديدة عملا بتوصيات الامم المتحدة . وقد نشرت أعمال ونتائج الاجتماع في كتاب .

٦٥ - وعرضت اعمال المعهد في ميدان الاحصاءات على اللجنة الاحصائية في دورتها الثالثة والعشرين في الفترة من ٢٥ شباط/فبراير الى ٥ آذار/مارس ١٩٨٥ . وأخذ علم أيضا باعمال المعهد في ميدان الاحصاءات والمؤشرات المتصلة بالمرأة في المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الامم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والملم (A/CONF.116/10) . وكانت أعمال المعهد التي نفذت بالتعاون الوثيق مع هيئات الامم المتحدة والوكالات المتخصصة واللجان الاقليمية تتفق مع الاستراتيجيات التطلعية التي توصي بضرورة تعاون الهيئات الملائمة ومعاهد البحث التابعة لمنظومة الامم المتحدة على المستوى المؤسسي في جمع وتحليل واستخدام ونشر البيانات الاحصائية عن مسألة المرأة .

٢ - المرأة والعلاقات الاقتصادية الدولية

٦٦ - رجت الجمعية العامة في قرارها ١٠٤/٣٨ أن يواصل المعهد قيامه بأنشطة تسهم في تحقيق ادماج المرأة ادماجاً كاملاً في التيار الرئيسي للتنمية ، وأن يولي الاهتمام الواجب للترباط بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي وأثره على دور المرأة في عملية التنمية . وشدد قرار الجمعية العامة ١٢٢/٣٩ على أهمية أنشطة البحث التي يضطلع بها المعهد والمتصلة بالمرأة والعلاقات الاقتصادية الدولية .

٦٧ - ونتيجة لمسح المجال المتعلق بالمرأة والتنمية ، تبين أن الجوانب التي تتطلب مزيداً من التطوير هي : (أ) استعراض وتحليل النموذج الحالي للتنمية والنهج والمفاهيم المختلفة التي استخدمت حتى الآن في هذه الاستراتيجيات الانمائية ؛ (ب) تحديد البعد الاقتصادي للنظريات والنهج الانمائية الفعلية ولا سيما عند ادماجها في التصور الاجتماعي لعمل وحياة المرأة ؛ (ج) تقدير المكاسب والخسائر التي تعود على المرأة نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع اليوم ؛ (د) دراسة الصلة بين الأبعاد الدولية والوطنية مع مراعاة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيما يتصل بالمرأة ؛ (هـ) دراسة المشاكل التي تنشأ عن الاقتصاد العالمي . وتؤثر في السياسات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية التي تسد دور المرأة ومركزها ورفاهيتها .

٦٨ - وأجرى المعهد على مرحلتين متعاقبتين تقييماً لتأثير العلاقات الاقتصادية الدولية على العطميات الانمائية الوطنية فيما يتصل بالمرأة . وشملت المرحلة الأولى اعداد سلسلة دراسات بحثية عن التجارة والنقد والتمويل والتكنولوجيا والصناعة والزراعة (١) ، بالتعاون مع عدد من مؤسسات البحث الأكاديمي المعروفة دولياً ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) . وتتضمن المرحلة الثانية تجميع هذه الدراسات في تقرير عن " دور المرأة في العلاقات الاقتصادية الدولية " ، سوف يجرى استعراضه في اجتماع لخبراء رفيعي المستوى في ميدان التنمية الاقتصادية الاجتماعية يعقد في جنيف في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٥ . ومن المأمول أن يتمكن الفريق من تقديم توصيات بشأن السياسات الانمائية المبتكرة لتشجيع مشاركة الاناث في القوى العاملة لتساعد بدورها في رفع المستوى وتحسين توزيع الدخل الوطني وتنعكس على المركز الاقتصادي للمرأة .

٦٩ - وتبين سلسلة الدراسات البحثية المنشورة بشكل واضح أن السياق الدولي أثر على

(١) انظر المطبوعات المتاحة عن المعهد .

الحياة الاقتصادية للمرأة في كل مكان ، وربما أكثر ما أثر على الرجل . وقد تفاعلت التغيرات في الأسواق الدولية مع أنماط النشاط المقسمة على أساس الجنس لتحدث آثارا تفاضلية ، حسب القطاعات ، وحسب المناطق ، على الوضع الاقتصادي للرجل والمرأة .

- ففي الصناعة ، تتركز وظائف المرأة ، في البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء ، في الفروع ذات العمالة الكثيفة نسبيا وذات الأجور الهزيلة ، والتي تشكل منتجاتها الجانب الأكبر من صادرات ومصنوعات البلدان النامية والتي تمت بخطوات سريعة بينما شهدت البلدان المتقدمة النمو في الوقت نفسه تقلص نصيبها من السوق العالمية . وهناك حاجة في القطاع الصناعي السى مواصلة استكشاف العلاقة بين تقسيم العمل الدولي الجديد وتدويل الصناعة وعمل المرأة وظروفها في الصناعات الأكثر حساسية ازاء تقلبات الأسعار والتدابير الحمائية ، مثل صناعة المنسوجات والملبوسات ، والصناعات الالكترونية . وهناك حاجة الى مزيد من التحليل لمعرفة كيف تؤثر التغيرات المفاجئة في سوق العمل بسبب اعادة تشكيل هيكل الصناعة وتحديثه على عمالة المرأة ؛ وقدرة المرأة على التكيف مع الابتكارات التكنولوجية ؛ والصناعات ومجموعات النساء التي تتأثر بهذه الابتكارات ؛ والشروط المطلوبة لكي تستفيد المرأة من هذه الابتكارات على قدم المساواة مع الرجل ؛ وهجرة المرأة داخل البلدان وعبر الحدود حيث تتيح الصناعة فرصا وظيفية أو غير ذلك ؛

- وفي الزراعة ، كانت آثار التغيرات الدولية على المرأة أكثر تعقيدا . ففي البلدان المتقدمة النمو ، يشغل بالزراعة عدد قليل جدا من السكان (٦ في المائة فقط من المجموع الكلي) ، لدرجة أن العمال ، سواء كانوا من الذكور أو الإناث ، لم يستفيدوا الى حد كبير من الزيادة الكبيرة في انتاج وتصدير الحبوب وغيرها من منتجات المناطق المعتدلة . وفي البلدان النامية تأثرت المرأة في أغلب الأحيان بصورة ضارة من حيث العمالة بسبب تطور الأسواق الدولية للمنتجات الزراعية . ولهذا تظهر الحاجة الى مزيد من البحوث للتركيز على امكانات اشراك المرأة و/أو اهتمامها بالمحاصيل النقدية ؛ والتكنولوجيا الملائمة والموفرة للعمالة من أجل تصحيح حالات الجور عند تقييم دور المرأة المتغير ؛ ووصول المرأة الى الأراضي وأثر الاصلاح الزراعي وملكية الأراضي على الأدوار الانتاجية للمرأة ؛ وظهور فئة من المعدمين الريفيين وأثره على المرأة ؛ وزيادة مشاركة المرأة في الانتاج والتوزيع والتسويق الزراعي ؛ وتعزيز دور المرأة في استراتيجيات الحفظ بعد الحصاد وهجرة المرأة من المناطق الريفية ؛

- وفي مجال الخدمات لم يتيسر تحديد أية اتجاهات شاملة تتصل بالعوامل الدولية . فنمط النشاط معقد وغير متجانس ، وازدادت صعوبات التحليل بسبب ضآلة البيانات في هذا القطاع . وهذا أمر له صلة وثيقة بالموضوع ليس فقط لأهمية الطلب الكبير لقطاع الخدمات على العمال من الاناث ، وانما أيضا لأن هذا القطاع يتوسع داخل البلدان النامية ؛
- وقد تم بحث أثر الابتكارات التكنولوجية على دور المرأة ومركزها في ثلاث دراسات أجريت بالتعاون مع الأونكتاد . ويستتبع ايجاد فهم أفضل للترابط بين التكنولوجيا ووضع المرأة الاجتماعي والاقتصادي ايجاد نظرة أوسع للتكنولوجيا بوصفها أدوات وتقنيات وعمليات من شأنها أن تساعد على زيادة القدرات البشرية . وتعرضت الدراسات بشكل عام لأثر نقل وتطوير التكنولوجيا بما في ذلك اختيار التكنولوجيا ، وأثرها على وضع المرأة وعملها . وتتم استعراض آثار التكنولوجيا الجديدة في الزراعة والصناعة والعمالة ، وأثر ذلك على الوظائف التقليدية التي يشغلها الاناث . وعرضت قضايا مختارة تتعلق بالسياسة مع التركيز بشكل خاص على ضرورة اقتران السياسات بتدابير تكميلية تتجاوز التعريف المحدود للتكنولوجيا لتشجيع على احداث تغيير تكنولوجي تستفيد منه المرأة ومجتمعاتها ؛
- وقد تم عرض تأثير معدلات التبادل التجاري فيما بين الدول ، وتقلبات أسعار السلع الأولية وأثر التعريفات الجمركية والحصص المفروضة على الصنوعات والمنتجات الآتية من البلدان النامية على عمالة المرأة وعملها ، وظروفها المعيشية ورفاهيتها العامة في البلدان النامية والمتقدمة النمو ؛
- وينبغي النظر في أثر السياسات الاقتصادية الكلية النقدية والضريبية على المرأة في اطار الأزمة الاقتصادية الدولية الحالية ؛ واتخاذ تدابير محددة تتعلق بالسياسة من أجل التنمية الاجتماعية أثناء استعراض النظام النقدي الدولي ، والبحث عن نهج جديدة ازاء التمويل الدولي ؛ وتحديد الأنشطة الانتاجية القائمة على الاعتماد على الذات والتنمية ولا سيما في الفترات التي تتبع فيها سياسات اقتصادية كلية تقييدية ؛ والمتطلبات المالية للقضاء على الفقر بين النساء .
٧. - وتظهر بعض أوجه التشابه في جميع القطاعات . فحيثما وصلت المرأة على وظيفة، أو شغلت وظيفة ما ، فان العمل المطلوب يقابله أجر منخفض بالنسبة لأجر الرجل . وفضلا عن هذا ، لم تسهم التغيرات الدولية بطريقة كبيرة في زيادة نسبة مشاركة المرأة في القوى
٠٠/٠٠

العامة على نطاق العالم منذ الأربعينات . وتفيد الدراسات الفكرة القائلة بأن الأثر الاجتماعي لكل هذه المسائل ، وخاصة في التنمية الدولية ، لم يستكشف الكل أبعاده ، نظراً لأن تقييم التكاليف الاجتماعية النسبية ، بما في ذلك دور المرأة ، لا يشكل جزءاً من تقدير التدابير المختلفة في عملية تقرير السياسة على الصعيدين الوطني والدولي . وقد أسهم عمل المعهد في إيجاد ميدان مبتكر من ميادين المعرفة الجديدة يمكن أن يعود بأكثر الفوائد من أجل النهوض بالمرأة ، وازدحام الطابع المفاهيمي على بحوث التنمية لصياغة سياسة من شأنها اخراج اهتمامات المرأة من دائرة الظل عن طريق ادماجها في التيار الرئيسي للتنمية على جميع المستويات .

٣- المرأة وتنفيذ سياسات البلدان النامية لتحقيق الاعتماد على الذات على اساس فردي وجماعي

- ٧١- أشارت ولاية المعهد الى أن برنامج عمل المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ينبغي أن يولي اهتماما خاصا للمرأة في البلدان النامية مع التشديد على مبدأ الاعتماد على الذات على أساس فردي وجماعي في البلدان النامية .
- ٧٢- وقد أعدت سلسلة من المنشورات عن المرأة والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وفي الفترة قيد الاستعراض أعد المعهد دراسة عن " مبدأ الاعتماد على الذات ودور المرأة في التنمية ومركزها في البلدان النامية " . وتعد الدراسة مساهمة من المعهد في " الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية " التي طلب اجراءها قرار الجمعية العامة ٣٦ / ٧٤ .
- ٧٣- فضلا عن ذلك يتعاون المعهد مع المركز الدولي للمؤسسات العامة في اعداد دراسة عن " دور المرأة في البلدان النامية " كجزء من الاعمال التحضيرية للمؤتمر الوزاري لحركة عدم الانحياز بشأن " المرأة والتنمية " المعقود في نيسان / ابريل ١٩٨٥ وتتعترف الدراسة في نهجها المفاهيمي بدور المرأة كعامل ديناميكي ومصدر قوة قيم في عملية التنمية الشاملة . وتحاول الدراسة في التحليل القطاعي توضيح تأثير الجهود الانمائية على المرأة في الزراعة ونتاج الأغذية والتنمية الريفية والتصنيع والعلوم والتكنولوجيا والخدمات والتعليم والصحة والاسكان والبيئة . وخصص جزء من الدراسة للمسائل المؤسسية ، أي دور الحكومة والمؤسسة العامة والخاصة ومشاركة المرأة ودورها .
- ٧٤- وتم بانتظام توجيه انتباه اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية الى أعمال المعهد المتعلقة بالمرأة في المجالات الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

٤- المرأة وتوفير المياه والمرافق الصحية

- ٧٥- ان واحدة من أكثر المشاكل حدة التي تواجه المجتمعات اليوم هي تأمين توفير المياه الكافية التي هي أساس البقاء البشري . ونتج عن الاعتراف بخطورة تحسين توفير المياه والمرافق الصحية في جميع أنحاء العالم وأهميته الحيوية البدء في عام ١٩٨٠ في العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية .

- ٧٦- وفي هذا الصدد فإن للمعهد التزام طويل الأجل من أجل أهداف العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية وفقا لولايته وقرار مجلس أمناءه . ويساعد المعهد في مجالات البحث والتدريب والمعلومات في تنفيذ أهداف العقد . واشترك المعهد في أنشطة عديدة متصلة بتوفير المياه والمرافق الصحية ، كما اضطلع بأنشطته الخاصة في ذلك المجال داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة على السواء .
- ٧٧- ويعتبر المعهد عضوا في اللجنة التوجيهية للعمل التعاوني ، ويشكل مع اليونيسيف أمانة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات بشأن المرأة والعقد .
- ٧٨- وترکز ولاية فرقة العمل التي أقرتها اللجنة التوجيهية في عام ١٩٨٢ على ما يلي : وضع استراتيجية لتعزيز دور المرأة في إطار العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية ؛ والمساعدة في الأنشطة التي تقدم الدعم لبرامج العقد المتصلة بدور المرأة ؛ والعمل كآلية للتعاون في تطوير وتنفيذ الأنشطة على الصعيدين الدولي والوطني ؛ ورصد وتقييم سياسات وبرامج العقد المتصلة بالمرأة وتقديم تقرير عن تنفيذها .
- ٧٩- ويهدف تنفيذ هذه الولاية أعدت فرقة العمل " استراتيجيات لتعزيز مشاركة المرأة في أنشطة توفير المياه والمرافق الصحية " التي نشرت وعممت على نطاق واسع . وتتوجه الوثيقة الى المخططين ومتخذي القرارات ومنفذى برامج العقد على الصعيدين الوطني والدولي .
- ٨٠- وترمي الاستراتيجية الى اشراك المرأة في تقرير السياسة والادارة وفي المستويات التقنية للبرمجة ورصد وتقييم الأنشطة القائمة أو المقبلة للعقد . وهي لا ترمي الى وضع برامج منفصلة وموازية ، وعلى ذلك فان الوثيقة لا تعتمزم إعادة تأكيد استراتيجيات العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية ولكن ابراز الجوانب المتعلقة بالمرأة فيها .
- ٨١- ووجه المعهد الدعوة الى الحلقة الدراسية الدولية عن المرأة والعقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية التي عقدت في القاهرة في آذار/مارس ١٩٨٤ ، وكان الغرض الرئيسي للحلقة الدراسية هو مناقشة المشكلة المتعددة الأوجه لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية نظرا لاتصالها بالمرأة ويهدف ايجاد حلول بغية ضمان الأخذ في الاعتبار دور المرأة واحتياجاتها . وكانت الحلقة الدراسية أيضا بمثابة نقطة انطلاق لعملية تشاور دولية وتبادل للخبرة والتجربة والتعاون لتعزيز دور المرأة في ادارة الموارد المائية والصحة والمرافق الصحية .

٨٢- وكنتيجة لأنشطة المعهد في ميدان توفير المياه والمرافق الصحية، ظهـرت المجالات العامة التالية التي تحتاج الى مزيد من المتابعة والتي يمكن أن تؤدي الى حلول ممكنة لمشاكل توفير المياه والمرافق الصحية ودور المرأة فيها :

- أهمية مشاركة المجتمع على جميع المستويات بما في ذلك المستوى الشعبي ؛
- رفع وعي واحساس الرأى العام بالمشاكل ؛
- التدريب وعلى الأخص في مجال صيانة المعدات والرعاية الصحية الأولية ؛
- التعليم سواء كان رسميا أو غير رسمي ؛
- أهمية تخطيط الأنشطة الداخلة في مجال توفير المياه والمرافق الصحية وصلته بعملية وضع الخطة الشاملة ؛
- الاختيار الملائم للتكنولوجيا والعمل في تناسق مع المجتمع النامي ؛
- تحديد أساليب تنسيق الادارة والتنفيذ والمتابعة ذات الصلة .

٨٣- وفيما يتعلق بالجانب الانمائي الاجتماعي - الاقتصادي لتوفير المياه والمرافق الصحية المحسنة ينبغي حفز وتعبئة أفراد المجتمع (رجالا ونساء على السواء) لاشراكهم في العملية كشركاء، ويمكن زيادة مشاركة المجتمع عن طريق تنسيق برامج التدريب والعمل مع الأشخاص المسؤولين في المجتمع وفي المستويات الأكثر مركزية عن أنشطة توفير المياه وتحسين المرافق الصحية والتثقيف الصحي البيئي .

٨٤- ولذلك ينبغي تقديم المعلومات الملائمة عن الدور الذي لعبته المرأة والذي يمكن أن تلعبه في الأنشطة الانمائية . وسوف يساعد هذا على تحسين الموقف العام فيما يتعلق بصورة المرأة وبصفة أكثر تحديدا تقييم دور المرأة بوصفها مساهما نشطا ومنظما للتحسينات في توفير المياه والمرافق الصحية، كما سيبين ذلك اهتمامها الشديد بالنسبة لرعاية أسرتها والاحوال الصحية البيئية في مجتمعها .

٨٥- وفي مجال الصحة والمرافق الصحية ينبغي ايلاء البحث والتدريب في مجالات معينة اهتماما خاصا . وكوسيلة لاشراك المرأة في أنشطة توفير المياه والمرافق الصحية ينبغي التركيز على اعداد واختيار الأنشطة الرائدة للتثقيف الصحي في مجال تطوير شبكات توفير المياه والحفاظ عليها وتصريف أقدار المجارىر والصحة الغذائية .

٨٦- وينبغي تدريب المرأة بوصفها مستخدمة ومدبرة لخدمات المرافق الصحية في المجالات التالية :

- الاستخدام والرعاية الملائمة للمراحيض بواسطة أفراد الأسرة وعلى الأخص الأطفال ؛
- التصريف الملائم للبراز وكيفية غسل اليدين بعد التبرز وقبل اعداد الطعام أو لمسه ؛
- الاستعادة الملائمة لمياه الفضلات ومبرزات الجسم ؛
- الصيانة الملائمة لشبكات المجاري بوسائل الخدمات الخاضعة للاشراف والحفظ اليومي وعمليات الاصلاح ؛
- التفتيش على الشبكات المحلية والاقليمية والبلدية والاتصال بالسلطات المحلية المختصة بالخدمات العامة وكذلك تدريب افراد المجتمع الآخرين والأسرة نفسها .

٨٧- وفيما يتعلق بالبحث والتدريب في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض توفير المياه والمرافق الصحية ، من الضروري اكتشاف الاحتياجات المحلية عن طريق البحث المشترك ومواصلة المشاورات علي صعيد المجتمع وعلى الأخص مع المرأة ، ومن المهم توفير حالة دراسية يمكن فيها لافراد المجتمع وعلى الأخص المرأة التعرف على مختلف التكنولوجيات واكتساب الوعي بتكلفة وقيمة البدائل لايجاد حل لاحتياجاتهم المحددة في مجال توفير المياه والمرافق الصحية عن طريق جلسات الاستماع العامة مع المرأة سواء عن طريق المجموعات أو الأفراد . وينبغي ايلاء أولوية الي الطرق الملائمة لجمع الفضلات ومعالجة المياه وتقنيات التصريف واعادة الاستعمال أو كليهما والتي يمكن ادارتها بسهولة بواسطة المرأة وبدون التضحية بالصحة والجوانب البيئية .

٨٨- وعند تصميم وتطبيق التكنولوجيات التي تلقى قبولا لدى المجتمع ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار احتياجات المرأة وحالتها وقدرتها الجسمانية . وان وجهات نظر وارااء المرأة مهمة في هذا الصدد وعلى الأخص فيما يتعلق باختيار التكنولوجيا وانتقاء الموقع . وينبغي الاضطلاع بأبحاث لتكييف التكنولوجيات القائمة واستحداث تكنولوجيات جديدة وملائمة لادخالها والوفاء بالاحتياجات الطويلة والقصيرة الأجل وفق ما تحدده المرأة . وسيمكّن هذا من التأثير على قبول واستعمال المياه المحسنة وشبكات المرافق الصحية .

٨٩- وقام المعهد ، كجزء من اسهامه في المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة وبالاشتراك مع الوكالات المتخصصة والهيئات الاخرى بمنظومة الأمم المتحدة ، بتنظيم اجتماع لفريق خبراء بشأن " المرأة وتوفير المياه والمرافق الصحية " دار اثناء ندوة المنظمات غير الحكومية الذي تزامن انعقادها والمؤتمر العالمي في نيروبي

في تموز/ يوليه ١٩٨٥ . وقد تم في المؤتمر توزيع منشور أعدته المعهد بالاشتراك مع مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) بعنوان " المرأة والعقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية" .

٥- المرأة والتنمية الصناعية

٩٠- أولت الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث، في إطار تدابير السياسة العامة بها اهتماما محددًا بالمرأة في التصنيع. وقالت " انه ينبغي أن يكون من أهداف سياسات التصنيع اتاحة العمالة المنتجة وامماج المرأة واشراكها على قدم المساواة في برامج التنمية الصناعية" . وقد تم ربط هذه التوصية بالندا، كجزء من هيكل صناعي متكامل، لتشجيع الصناعات المتوسطة والصغيرة القائمة على كثافة العمل من شأنها أن تكون فعالة وتتيح المزيد من فرص العمالة على حد سواء، وكذلك استعمال التكنولوجيا المناسبة .

٩١- وفي ضوء الامكانيات الضخمة للتوسع على أساس هذه المعلومات ازا الفـرص التي يتيحها المنهاج الدراسي للمرأة في مجال الادارة الصناعية نظم المعهد بالتعاون مع اليونيد و حلقة عمل في فيينا في كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٤ من شأنها أن تسهم في وضع قاعدة بيانات واعداد وثائق أساسية لمنهجية تستخدم لوضع منهاج دراسي موحد ملائم للمرأة في وظائف الادارة الصناعية . وفي هذا الصدد تم التركيز على الاحتياجات المحددة من الفرص التي تتيحها المناهج الدراسية الملائمة للمرأة التي تضطلع بوظائف تقنية وادارية، ويمكن وضع منهاج دراسي أكثر صلة يستخدم منهجاً موحداً يتضمن مختلف أنواع وأشكال التدريب للمرأة العاملة في ميدان التنمية الصناعية .

٩٢- وبرزت من مناقشات حلقة العمل الاستنتاجات التالية :

- ينبغي النظر الى تدريب المرأة على أنشطة الأعمال الحرة والادارة في الصناعة باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الأنشطة التدريبية الصناعية فيما يتعلق بتقنيات المضمون والتدريب ؛

- من الممكن صياغة أنشطة تدريبية للنساء على وجه التحديد ، بوصفهن فئة مستهدفة وتنفيذها عندما يكتشف (بواسطة الاحصاءات والبحوث ودراسات الحالة ، . . الخ) أن هناك حاجة الى بذل جهد اضافي لكي يتسنى القضاء على القيود البيئية والاجتماعية وغيرها من القيود

٠٠/٠٠

القائمة والتعجيل بعملية ادماج المرأة في أنشطة الأعمال الحرة والادارة في الصناعة على وجه التفضيل . وينبغي ، بناءً على ذلك ، اعتبار التدابير الخاصة لتدريب المرأة مرحلية ؛

- ينبغي أن يكون التدريب الخاص للمرأة لسد الثغرات ، بيد أنه من الضروري على المدى البعيد ايجاد نهج أكثر ادماجاً ؛
- وقد تكون لنهج التدريب وأنشطته وتقنياته الموضوعه للنساء ، بوصفهم الفئة المستهدفة ، تطبيقات أوسع ، في بعض الحالات بحيث تشمل الرجل والمرأة في آن واحد .

٩٣- وفي هذا الصدد حددت الاجراءات المقبلة التي يتعين اتخاذها من جانب المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على النحو التالي :

- استحداث مناهج تدريبية كاملة بالتعاون مع مؤسسات معاونة ؛
- اجراء اختبار ميداني لأربع وحدات تدريبية تجريبية تسبقه دراسة استقصائية لاحتياجات التدريب . وتشمل هذه الوحدات الأربع وحدة لاحتمال ممارسة الأعمال الحرة ووحدة للادارة العليا ، ووحدة للتدريب على الأعمال الحرة ، ووحدة للادارة المتوسطة ؛
- تقييم الوحدات المختبرة وتعديل الخطط وفقاً لذلك .

٦- المرأة ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

٩٤- تمخص مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة الذي عقد في عام ١٩٨١ عن قوة دفع هامة لتطوير واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة . وقد اعترف برنامج العمل المعتمد في المؤتمر بالوضع الخاص للمرأة عندما ذكر ان نقل الطاقة يجب أن يتضمن اعتبار البعد الاجتماعي بما في ذلك دور المرأة باعتبارها عنصرا مساعدا في عملية التنمية ومستفيدة منها نظرا للعبء الخاص الذي يقع عليها بوصفها منتجة للطاقة ومستخدمه لها ولاسيما في المناطق الريفية .

٩٥- لقد ارغمت أزمة الطاقة التي أثرت على العالم في السبعينات كثيرا من البلدان النامية على تخفيض استخدامها للطاقة . وكان لهذا بدوره أثر ضار على تنميتها بوجه عام . وفي هذا السياق أصبح من الواضح أن ما يلزم هو تشجيع التنقيب عن جميع مصادر الطاقة في البلدان النامية وتنميتها وتشغيلها وفقا للأهداف الانمائية لتلك البلدان ولمواردها المالية والتقنية ، ولهذا أولى المعهد عناية خاصة للعلاقة بين وضع المرأة ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة .

٩٦- وللمرأة عامة نصيب صغير في الانتاج الحديث للطاقة وتوزيعها . ومع ذلك فان المرأة في المناطق الريفية تشكل عاملا هاما في تخطيط الطاقة واستخدامها ونتاجها لاستهلاك الأسرة والمجتمع المحلي . بيد أن الدور الرئيسي للمرأة في شبكة الطاقة الريفية يتجاهله حتى الآن الى حد كبير ، صانعا السياسات الذين نادرا ما يركزون على مشكلة الطاقة في الأسرة وهي المشكلة التي تشمل عمل المرأة الريفية أو حتى العلاقة بين الاحتياجات الاساسية للأسرة والتنمية الريفية العامة . فعلى مستوى الأسرة هناك حاجة الى الطاقة لتوفير طعام مغذ ومياه نقية ومكان دائم للعيش فيه . والمرأة مسؤولة بصفة اساسية عن جمع وقود الأسرة وتحضيره واستخدامه . كما ان الانتاجية المنخفضة عامة في جمع وتحضير الوقود وما يستنفذه ذلك من وقت طويل تمنع المرأة من القيام بأنشطة أكثر انتاجية . ومن ثم فان هذا النقص في الوقود لا يتسبب فقط في تدهور الظروف المعيشية للأسرة ولكنه أيضا يعيق العملية الانمائية العامة .

٩٧- وادراكا لضرورة طرق هذه المشاكل ، عقد المعهد اجتماعا لفريق خبراء معني بدور المرأة في مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في سانتو دومينغو ، الجمهورية الدومينيكية ، في شباط/فبراير ١٩٨٥ . ونظر الى هذا الاجتماع بوصفه متابعة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وكجزء من جهود المعهد في المساهمة في الأهداف الانمائية في هذا المجال .

.. / ..

٩٨ - وكانت الأهداف الرئيسية للاجتماع هي :

- التمكين من تبادل الآراء والخبرة بشأن الأهمية الانمائية والخطط والممارسات المتعلقة باستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في البلدان النامية على غرار خطة عمل نيروبي وتقييم دور المرأة في هذا الصدد ؛

- توخي واقتراح برامج ومشاريع ملموسة ، تتطابق مع الاستراتيجيات والخطط الانمائية بشأن موارد الطاقة ، لادماج المرأة بصورة أنسب في عملية انتاج واستخدام المصادر غير التقليدية للطاقة ؛

- توخي امكانية ادخال مثل هذه المشاريع والبرامج في العمليات الشاملة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ؛

- استحداث مبادئ توجيهية لتطوير واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، بقدر ما تتصل بالمرأة ، من أجل البرامج والمشاريع الوطنية والاستثمارات الخاصة والعامة .

٩٩ - وأكد الفريق انه يلزم اتخاذ عدة خطوات لكي يمكن ادماج المرأة في التنمية واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة : (أ) ينبغي تحديد واختيار المشاريع حيث انه من الضروري تحديد احتياجات المرأة ، (ب) ينبغي ادماج المرأة في عملية تخطيط المشاريع ، (ج) ينبغي أن يختار بحرص مصدر الطاقة المتعين اختياره ، (د) ينبغي أن يكون للمرأة دور دائم في تنفيذ المشروع .

١٠٠ - أعتبرت أهمية تخطيط الطاقة وتقدير الموارد وادارة مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة حاسمة لكي يتسنى تأمين اطار عام لتنفيذ مقترحات محددة . وأيد الخبراء على نطاق واسع ضرورة وضع وتطبيق مبادئ توجيهية من شأنها كفالة أن تكون احتياجات المرأة ومساهمتها داخلة في جميع مشاريع مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة . ومن شأن هذا تفادي ادخار المرأة للمشاريع النسائية فقط .

١٠١ - واتفقا مع برنامج عمل نيروبي بشأن مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، فقد شملت المبادئ التوجيهية ، التي أعدها الفريق واعتمدها ، المجالات التالية :

- تقييم وتخطيط الطاقة بما في ذلك جمع البيانات ، والطلب والعرض بالنسبة للطاقة ، وتحليل التكاليف والفائدة ، وصحة المرأة ، التقاليد وعادات المرأة واستخدام الموارد المحلية .

- البحث والتطوير والتوضيح العملي .
 - نقل واقتباس وتطبيق التكنولوجيات الناضجة .
 - تدفق المعلومات (والاعلام)
 - التعليم والتدريب .
- كما درس الفريق واعتمد ، ملخصات مشاريع في مجالات الكتلة الحيوية والطاقة المائية والشمسية والريحية والحرارية الأرضية وغيرها من مصادر الطاقة ومشروعاً بحثياً عن دور المرأة في تخطيط برامج الطاقة .
- ١٠٢- كما حدد فريق الخبراء أنشطة المتابعة للمعهد . واتفق على عرض تقرير الاجتماع على الاجتماعات الحكومية الدولية مثل اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية المعقودة في حزيران /يونيه ١٩٨٥ ، واللجنة المعنية بتطوير واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة .
- يتعين التركيز على البحث عن أموال للمشاريع في هذا الميدان . وينبغي للمعهد ، والكيانات ذات الصلة الأخرى في الأمم المتحدة ، بذل كل الجهد ولعرض ملخصات المشاريع التي ظهرت أثناء الاجتماع على الوكالات المانحة .
 - يمكن تنظيم الاجتماعات على المستويين الوطني والاقليمي للجمع بين صانعي القرارات والسياسات والخبراء التقنيين والمنظمات النسائية من أجل تنمية مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة واستخدامها .
 - واتفق ، في الختام ، على أنه ينبغي للمعهد أن يقوم في جميع أنحاء العالم بالترويج لتنفيذ المبادئ التوجيهية لادماج قضايا المرأة في المشاريع والبرامج والأنشطة في مجال تنمية واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة .

٧ - المرأة والنظم الغذائية

- ١٠٣- فرضت قضية الانتاج الغذائي انتباهاً دولياً متزايداً بوصفها عنصراً لا يتجزأ من عناصر التنمية . وفي هذا المجال سلط انتباه متواصل على دور المرأة كفتاح لنجاح برامج التنمية الريفية .

١٠٤- وفي ضوء هذا ، استحدث المعهد برامجه بشأن تعزيز دور المرأة في الانتاج الغذائي ، ويعد نشاطه الحالي نتيجة لأعمال فريق المشاركة الشعبية ؛ وكانت فرقة العمل التابعة للجنة التنسيق الادارية والمعنية بالتنمية الريفية قد أوصت في اجتماعها الثالث (٢٦-٢٧ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤) بعقد اجتماع تقني في عام ١٩٨٥ بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة عن المبادئ التوجيهية وقوائم التدقيق المتعلقة بدور المرأة في التنمية .

١٠٥- وبناءً على ذلك تنظم منظمة الأغذية والزراعة والمعهد اجتماعاً ' ١ ' لتقييم الخبرات الثنائية والمتعددة الأطراف المكتسبة حتى الآن في التنمية واستخدام المبادئ التوجيهية وقوائم التدقيق المتعلقة بدور المرأة في التنمية ' ٢ ' للنظر في آثار استخدام دور المرأة في التنمية .

١٠٦- وسيجرى اعداد مبادئ توجيهية وقوائم تدقيق على المستوى الوطني ولاسيما بالنسبة لجهود الأجهزة النسائية الوطنية لادخال الاهتمام بالمرأة الريفية في البرامج والمشاريع القطاعية للوزارات المختصة .

١٠٧- وسيعقد في تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٥ في هلسنكي ، فنلندا الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والمعهد بشأن تقييم الخبرات الثنائية والمتعددة الأطراف في تطوير واستخدام المبادئ التوجيهية وقوائم التدقيق المتعلقة بدور المرأة في التنمية : الآثار بالنسبة للاستخدام على المستوى الوطني في صياغة برامج للتنمية الزراعية والريفية .

١٠٨- والأهداف الرئيسية لهذا الاجتماع هي :

(أ) استعراض فائدة المبادئ التوجيهية وقوائم التدقيق التي استحدثتها المنظمات الدولية وتقييم امكانية استخدامها على المستوى القطري .

(ب) استحداث صكوك رسمية وغير رسمية يمكن للأجهزة النسائية الوطنية والوزارات المختصة استخدامها في ادماج اهتمامات المرأة في جميع قطاعات التنمية الريفية .

(ج) وضع ملخص خطة عمل للمتابعة : التدريب والتجريب والمشاركة والتقييم من أجل التنفيذ على المستوى القطري .

١٠٩- ومن المأمول فيه أن تؤدي الاستنتاجات المستخلصة من خبرات المانحين والوكالات الدولية خلال الاجتماع ، بشأن استخدامها للمبادئ التوجيهية وقوائم

التدقيق ، الى اظهارها ، مكانا وكيفية ، اكثر فعالية لزيادة اشتراك المرأة في عملية التنمية على المستوى القطري والاستفادة منها . ولا بد ان تكون نتائج هذا الاجتماع مفيدة أيضا في استحداث نماذج من المبادئ التوجيهية وقوائم التدقيق لاستخدامها على المستوى القطري وتوضيح امكانية استخدامها للأجهزة النسائية في ادماج اعمالها مع الوزارات المختصة .

با - التدريب والزمالات

١١٠ - تتمثل سياسة المعهد في ربط برامج البحثية والتدريبية ربطاً وثيقاً . وتتضمن جميع المشاريع البحثية للمعهد عنصراً تدريبياً . وأكد العدد الذي نظم المعهد من الاجتماعات الأقاليمية وحلقات العمل والحلقات الدراسية حقيقة أن التعليم والتدريب لا يزالان الوسيلتين الحقيقيتين لتقدم المرأة في معظم البلدان النامية نظراً لأن التجربة في جميع أنحاء العالم تظهر أن التدريب يسمح بأكبر قدر من التوسع بأقل تكلفة وذلك بالمقارنة مع الجهود الأخرى المندولة لصالح المرأة (أي تدابير الرعاية والأنشطة المدرة للدخل) . كما أنها أشارت إلى عناصر هذا التدريب . وفي هذا الصدد اعتبرت بعض المبادئ التوجيهية ضرورية للبرامج التدريبية بالنظر إلى الخطوة السريعة للتغيير في معظم المجتمعات اليوم . وهي تتصل بالحاجة إلى :

- (أ) مراعاة أثر التغيير في جميع مجالات الحياة من خلال نهج متكامل للتنمية ؛
 - (ب) تصميم برامج تدريبية ذات صلة بالسياسات والخطط الانمائية الوطنية وربطها ببرامج التنمية لكفالة عائد فوائد التدريب ؛
 - (ج) تحديث مهارات المرأة وتمكينها من تطوير مصادر بديلة من العيش بتزويدها بمدخل للتكنولوجيا الحديثة وبالتدريب أثناء العمل ؛
 - (د) تضييق الفجوة الناتجة عن المطالبة بزيادة التخصص والتفريق في المهارات عن طريق الاتصال الدائم فيما بين المخططيين وصانعي السياسات والمدرسين وكل من تستهد فهم البرامج ؛
 - (هـ) دراسة ما اذا كانت الطرق التدريبية مناسبة أو غير مناسبة في حالات معينة ومزاياها وسواؤها عن طريق تقديم دورة توجيهية عن وسائل التقدير والتقييم .
- ١١١ - يجرى الآن اتمام الوحدات التدريبية القائمة على نتائج بحوث المعهد وسوف تختبر في فترة السنتين القادمة .

١١٢ - ويقوم المعهد بدور نشيط في تدريب موظفي الأمم المتحدة . وتم اعداد وتقديم ورقة إلى الاجتماع الحادى عشر للجنة الفرعية لتدريب موظفي الأمم المتحدة المنبثقة عن اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية والتي عقدت في نيويورك في الفترة ٢٢-٢٦ نيسان / ابريل ١٩٨٥ . وكان الغرض من الورقة اشعار المخططيين وصانعي القرار ومنسقي المشاريع بالكيفية التي يعطى بها ادماج احتياجات واهتمامات المرأة في السياسات والخطط الانمائية بعددنا نشيطاً جديداً للتنمية . وعرض كذلك الفيلم السينمائي الذي أعده المعهد بعنوان

" المرأة - بعد نشيط في التنمية " . ويمكن اعتبار هذا الفيلم ساعدا اضافيا للورقة ولفكرة دور المرأة في التنمية .

١١٣ - وتعين على المعهد، بأسباب القيود المالية، الحد من برنامج الزمالات . وكانت تقدم منح قصيرة الأجل عن طريق اللجان الاقتصادية الاقليمية ومراكز التنسيق الى بعض الأساتذة لاجراء بحوث ترتبط ببرنامج عمل المعهد .

٩ - المعلومات والتوثيق والاتصالات

١١٤ - يجرى حاليا انشاء نظام للمعلومات والتوثيق والاتصالات لتمكين المعهد من تلبية الحاجة الى نشر المعلومات حول قضايا المرأة في جميع أنحاء العالم . ويتفق هذا مع رغبة مجلس أمناء المعهد في التوسع تدريجيا في أنشطة المعهد في مجال المعلومات والتوثيق والاتصالات .

١١٥ - وقد ركز برنامج المعلومات ، خلال المرحلة الأولى ، على نشر المعلومات عن أنشطة المعهد بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والبحثية وتحقق ذلك عن طريق انتاج المنشورات والنشرات الصحفية والبرامج الاذاعية والتليفزيونية ، ونشر الكتيبات الاعلامية القائمة على برنامج عمل المعهد .

١١٦ - كما يقوم المعهد بنشر نشرته الاخبارية " أنباء المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة " على أساس ربع سنوى . وتوزع هذه النشرة الاخبارية التي تصدر بثلاث لغات هي الاسبانية والانكليزية والفرنسية في جميع أنحاء العالم .

١١٧ - ونظمت سابقة دولية بقصد تصميم شعار مناسب يستخدم على وثائق المعهد ومنشوراته بالاقتران مع شعار الأمم المتحدة . وعرضت أثناء الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة التصاميم التي قدمت .

١١٨ - وتم انتاج فيلم سينمائي يستغرق عرضه . ١ دقائق بعنوان " المرأة - بعد نشيط في التنمية " ويمثل الغرض من هذا الفيلم في زيادة الوعي بأهمية دور المرأة في العطية الانمائية . والفيلم موجه بصفة خاصة الى صانعي القرار والمخططين والموظفين الميدانيين المسؤولين عن مشاريع وبرامج التنمية .

١١٩ - وأنتج طسق للدعاية لأعمال المعهد بعدة لغات بالتشاور مع الادارات المعنية بالأمم المتحدة . وعرض ثلاثة فنانون دومينيكيون طسقا لكل منهم للمساعدة في زيادة التعريف بالمعهد .

١٢٠- وترمي أنشطة التوثيق في الوقت الحاضر الى جمع وتسجيل وتصنيف المعلومات ذات الصلة عن المرأة والتنمية حتى تكون متاحة لاستخدامها من جانب المعهد في أنشطته البحثية وكذلك لمن يحتمل أن يستفيد منها . ويرمي المعهد الى أن تكون مكتبته مجموعة متخصصة تستهدف دعم أهداف المعهد وبرامجه وأنشطته مع التركيز على شؤون المرأة المتصلة بالتنمية في البلدان النامية .

١٢١- واتخذت تدابير شتى لتزويد المعهد بحرفق اتصالات معقول يكفل الاتصال الدائم مع مؤسسات البحث والتدريب الأخرى داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة . وفي فترة السنتين المقبلة سوف يسهم اقتناء المزيد من مثل هذا الجهاز في التنفيذ الفعال لأعمال المعهد . وسيكون من شأن هذا زيادة كفاءة سرعة جمع البيانات والمعلومات المتصلة بالبحث والتدريب فيما يتعلق بقضايا المرأة والتنمية .

خامسا - المسائل الادارية والمالية

١٢٢- شهدت الفترة الستعرضة نهاية المرحلة التكوينية الأولية للمعهد والتي أكلت المهام الأساسية المتعلقة باقامة معهد مستقل ماليا واداريا وأنشأت اتصالا تنفيذيا مع مقر الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة والحكومة الضيفة .

١٢٣- ويحول برنامج عمل المعهد بالكامل عن طريق تقديم التبرعات الى الصندوق الاستثماني المنشئ للمعهد . وبلغت الأصول حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، ٥١٩ ، ٢٥٩٠ دولارا أمريكيا بينما بلغت الموارد المتاحة ٣٦٨ ٣٠٢ ٢٣٠ دولارا . وتراوحت مبالغ التبرعات السنوية المعقودة للسنوات الثلاث الماضية (١٩٨٢-١٩٨٤) من ٣٠٠ .٠٠٠ الى ٥٠٠ .٠٠٠ . كانت التبرعات المعقودة لعام ١٩٨٥ ، ٢٨٩ ٤٥٨ دولارا أمريكيا . وتبرعت حتى الآن للصندوق الاستثماني للمعهد ٥١ من البلدان المتقدمة النمو والنامية الأعضاء . وقدمت الجمهورية الدومينيكية ، بوصفها الحكومة الضيفة ساهمات عينية تقدر بمبلغ ٢٥٧ ٥٧٦ ٩٠ بيزو .

١٢٤- ونظرا لأن المعهد يحول فقط بالتبرعات فقد أقر مجلس الأضا وأيد اقتراح المدير لشن حملة مكثفة لجمع الأموال مدعمة ببرنامج لزيادة التعريف بالمعهد وأعماله . ووافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على ذلك في دورته العادية الأولى لعام ١٩٨٤ . وتسير الآن قدما أنشطة جمع الأموال مع المؤسسات الخاصة والشركات والمنظمات غير الحكومية ، بيد أن معظم برنامج عمل المعهد ينبغي أن تقوم على تبرعات من الدول الأعضاء الى الصندوق الاستثماني للمعهد .
